

# الإجتهاد والفنونه

## المسألة الأولى

تفصيل أقسام المجتهدين بحسب محل الاجتهاد ونوعه ومن الذين يحق له أن يجتهد وأن يُفتي في المسائل؟

### المجتهد المطلق

وهو من يكون مجتهداً في الأصول والفروع بحيث لا ينتقيد بمذهب إمام في القواعد الأصولية ولا في الفروع الفقهية ينظر في مسائل الأصول ويعرف الراجح من المرجوح ويكون له اختيارات قد تتوافق مع مذهب إمام ينتسب إليه في التعلم وقد لا تتوافق معه وهؤلاء نادر في العالم وقلة، وهم الذين يعول عليهم ولا يخلو زمان منهم على الصحيح، كما هو مذهب الإمام أحمد وأصحابه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورين، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم إلى قيام الساعة» ومما يكونون على الحق أن يكون في الأمة أهل اجتهاد

وقول من يقول إن باب الاجتهاد قد أغلق من القرن الخامس أو الرابع كل هذه أقوال تخالف الواقع ولا تتوافق مع مقتضى النصوص الشرعية الواردة ببقاء الحق في الأمة، وأن الأمة لا بد أن يكون فيها فقهاء يجتهدون في بحث المسائل والنظر فيها ولأن المسائل تتجدد وتتعدد بمرور الزمان فلا بد من وجود الفقهاء أهل الاجتهاد

هل يعتمد على فتواه؟  
هذا لا إشكال في أنه يفتي وأنه يقضي وأنه يتكلم في استخراج الحكم الشرعي

وقد يسميه بعضهم: صاحب الوجه أو أصحاب الوجوه، فإنه الوجه هو القول الذي قام به بعض الأصحاب يخالف أقوال الإمام، ما من مذهب فقهي إلا وفيه أصحاب وجوه لهم اختيارات فقهية يخالفون بها مذهب إمامهم، وإن كانوا في الأصول قد يتوافقون معه لكنهم عند تطبيق هذه القواعد على الفروع الفقهية يختارون أقوالاً تخالف مذهب إمامهم

مثلاً الإمام أبو يوسف، الإمام الزفر، الإمام محمد بن الحسن، لهم اجتهادات يخالفون بها أقوال الإمام أبي حنيفة رحمهم الله جميعاً، فهؤلاء أصحاب وجوه

هل يعتمد على فتواه؟  
هؤلاء فقهاء وعندهم قدرة على الاستنباط، وبالتالي يجوز الاعتماد على أقوالهم في الفتوى

هؤلاء لا يأتون بأقوال جديدة في المسائل الفقهية وإنما يرجحون ويختارون بين الأقوال الواردة عن الإمام ما يتوافق مع أصول الإمام وقواعده يرد على الإمام ثلاث روايات يرد عنه قولان

هل يعتمد على فتواه؟  
نعم هو أهل للاجتهاد ويجوز الاعتماد على أقواله في الفتوى

### المجتهد المنتسب إلى مذهب، المنتسب إلى إمام

المجتهدون من العلماء خمسة أنواع

### أصحاب الترجيح

هؤلاء من يستنبطون أحكام الوقائع الجديدة بقياسها على المسائل التي تكلم فيها الإمام، كلما جاءت مسألة جديدة بحثوا عن المسائل المشابهة لهذه المسألة التي للإمام فيها قول، فيستخرجون ذلك القول ويسيرون عليه

وقد يكون عند الإمام قاعدة فقهية مقررة في مذهبه فكلما جاءت مسألة جديدة استخرج حكمها من هذه القواعد الواردة عن الإمام، فهم لا يأتون بأصول جديدة، ولا يخالفون الإمام في الأصول، ولا يخالفونه في الفروع، وإنما يقيسون على كلامه.

أصحاب  
التخريج

وقع اختلاف بين العلماء وأكثرهم على أن هذا الصنف لا يعتبرون من أهل الاجتهاد حقيقة لأنهم لا يستخرجون الحكم من النص وإنما يستخرجون أحكام الوقائع الجديدة من أقوال الأئمة فعملهم في القياس فقط ولذلك لا يجوز الرجوع إليهم إلا في حال الضرورة إذا لم نجد الفقيه الذي يستطيع معرفة الحكم من دليله لأنه خير من ترك الناس بلا فتوى وبلا إرجاع إلى الحكم الشرعي

هل يعتمد  
على فتواه؟

المجتهدون  
من العلماء  
خمس أنواع

الذين يحفظون مسائل المذهب ويعرفون مواطن بحث هذه المسائل ويفرقون بين المسائل التي فيها نوع شبه وهم كثير

لأن الله تعالى قال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وأهل الذكر هم أهل النصوص الشرعية ليس المراد به مجرد حفظه وإنما حافظاً وقادراً على الفهم والاستنباط ومن لم يكن كذلك لم تجز مراجعته

قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83] فهذا يدل على أن الاستنباط إنما المراد به الاستنباط من النص وأصحاب الحفظ لا يستنبطون من النص وليس لديهم قدرة على ذلك إنما لديهم قدرة على فهم كلام الفقهاء ولديهم قدرة على معرفة مواطن بحث المسألة في كلام الفقهاء

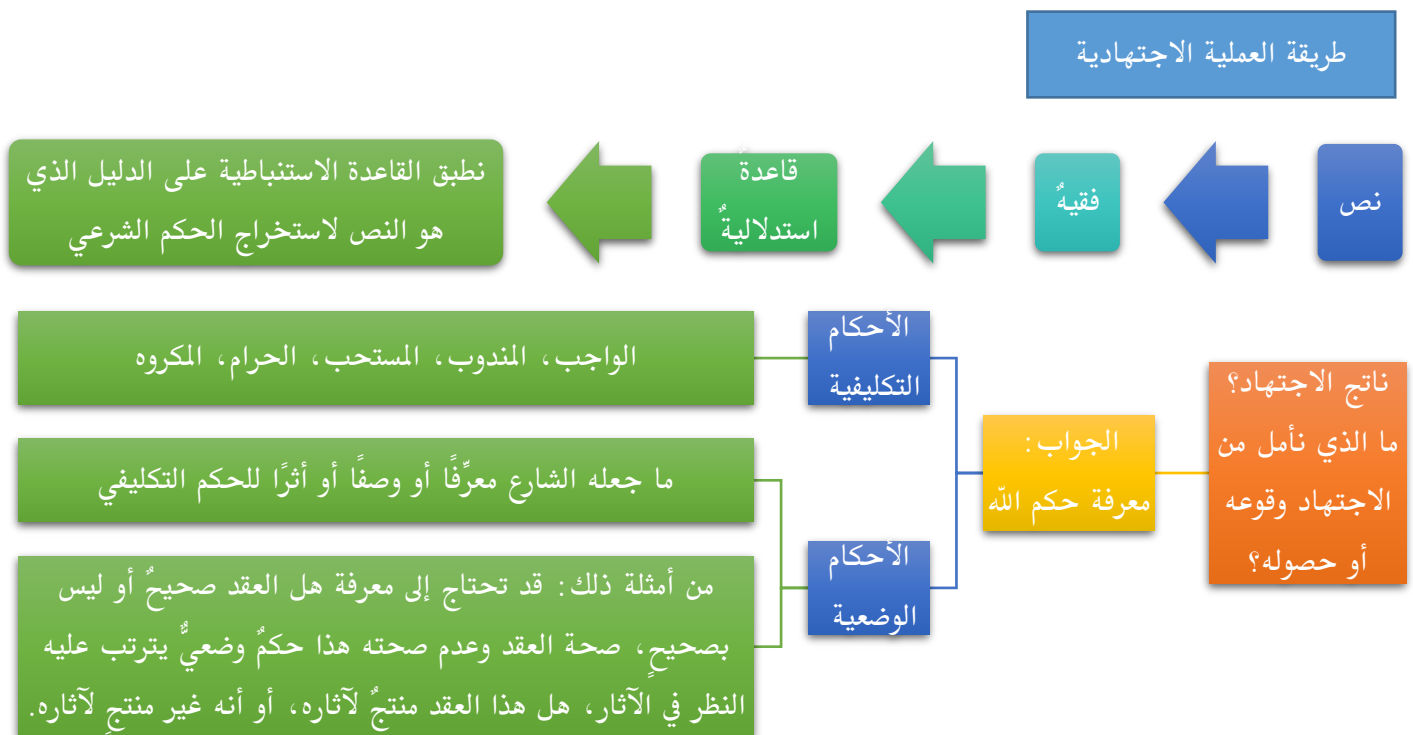
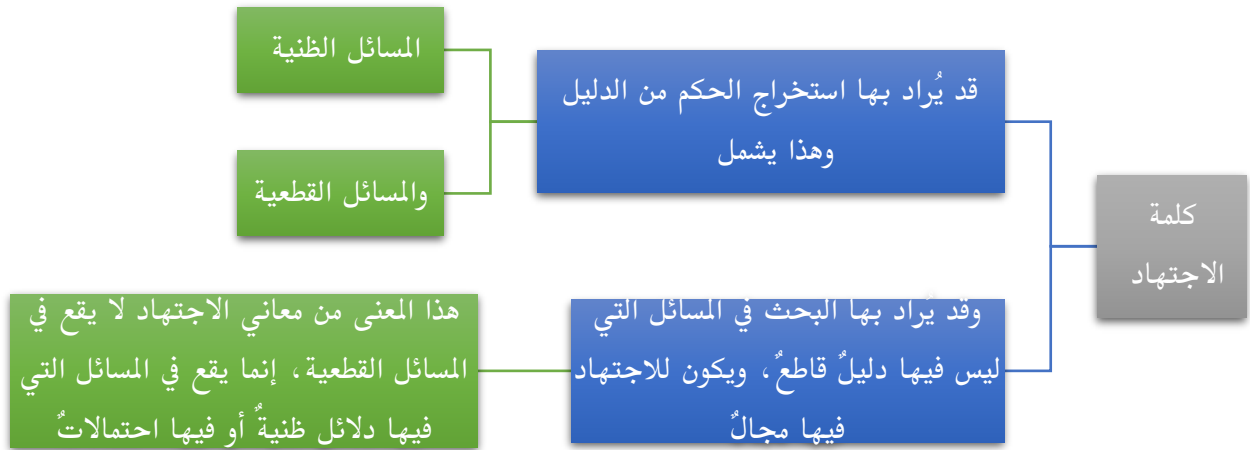
هؤلاء هم أصحاب التدريس الذين يدرسون المذاهب الفقهية ويعرفون الناس بها وهم الدرجة الأولى من درجات سلم الوصول إلى رتبة الاجتهاد فلهم فضل ولهم مكانة لكنهم ليسوا من أهل الفتوى ولا يجوز الاعتماد على أقوالهم في مسائل الفتوى إنما يرجع إلى السابقين

هل يعتمد  
على فتواه؟

أصحاب  
الحفظ

ومن ثم فهذا القسم ليسوا من أهل الاجتهاد ولا يرجع إلى أقوالهم إلا في مواطن الضرورات حيث لا يوجد فقيه فالاعتماد على قولهم في مواطن الضرورات خير من ترك الناس بلا رجوع أو بلا ارتباط بالحكم الشرعي

هل كل مسألة من مسائل الشريعة يحق الاجتهاد فيها؟ أو أن هذا خاصٌ بالمسائل التي أدلتها ظنية؟



- مثال ذلك: جاءنا جهاز الجديد ما حكمه؟ نحتاج إلى الأدلة لنطبق عليه القواعد لنستخرج الحكم في هذا الجهاز الآن هل أنا أطلب حكم الله في الجهاز بحيث يكون حكم الله سابقاً لاجتهادي وأنا أبحث عما هو حكم الله؟ أو أنه لا يوجد لله حكمٌ إلا بعد أن أجتهد وبالتالي يكون حكم الله تابعاً لاجتهادي؟

هل المجتهد يسعى إلى معرفة حكم الله في الوقائع؟ أو أنه لا يوجد حكمٌ لله في الوقائع إلا بعد اجتهد المجتهد؟

قول الجمهور: هناك حكمٌ لله واقع في المسألة قبل اجتهاد المجتهدين بعض المجتهدين يصيبه وبعض المجتهدين لا يصيبه وقد يستدلون على ذلك بعددٍ من النصوص

قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»

تواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطأ بعض أصحابه في عددٍ من المسائل

أدلة الجمهور

قوله جلّ وعلا: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ۖ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: 78، 79] فهذه القصة فيها أن داود عليه السلام حكم سليمان لأنه هو الذي فهم المسأل، بخلاف داود عليهم السلام إذن هناك مصيبٌ وهناك مخطئٌ في الاجتهاد

ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم لما استدعى سعد بن معاذ يحكم في بني قريظة قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «لقد حكمتَ فيهم بحكم الله من فوق سبع سماواتٍ» أو: «من فوق سبع أرقعة» معناه هناك حكمٌ لله قبل وقوع الواقعة وأن المجتهدين منهم من يصيب ومنهم من يخطئه

مثال ذلك: شهد الشهود بأن فلاناً عليه دينٌ لفلان ثم أكذب الشهود أنفسهم بعد أن صدر الحكم بإثبات الدين فنقض الحكم الأول تبين لنا أن الحكم الأول خاطئ

النوع الأول: أن يكون الخطأ في تحقيق مناط المسألة أي في الصفة التي يُعلّق عليها القول فيها ففي هذه الحال نقول بأنه يُنقض الحكم السابق

صلى يظن أن ثوبه طاهر ثم بعد ذلك تبين له أن ثوبه نجس نقول نجس تحقيق مناط

إذا أفتى أو قضى في مسألة ثم بعد ذلك رأى أن الراجح في غير القول الذي قد قاله سابقاً فحينئذٍ هذا يقع على ثلاثة أنواع:

النوع الثاني: ما خالف فيه الدليل القاطع فحينئذٍ يُنقض قول الفقيه الدليل القاطع واجب الاتباع

مثال أنا أفتيت عشرة بأن الخلع طلاقٌ بعد خمس سنين تبين لي بأن الخلع فسخٌ وليس بطلاق في القضايا السابقة نحكم بالاجتهاد الأول ثم بعد ذلك تحكم بالاجتهاد الجديد

النوع الثالث: الخطأ في الاجتهاد إذا كان يرجح قولاً فتغير اجتهاده ففي هذه الحال في الفتوى فيما يأتي يُفتي بالقول الجديد، وفيما مضى من القضايا التي عُرضت عليه سابقاً يبقى على اجتهاده السابق

هل المجتهد يسعى إلى معرفة حكم الله في الوقائع؟ أو أنه لا يوجد حكمٌ لله في الوقائع إلا بعد اجتهاد المجتهد؟

قول طائفة من الأشاعرة: كل مجتهدٍ مصيبٌ لأن المطلوب من العبد الاجتهاد فإذا اجتهد فقد أصاب ويقولون بأن حكم الله في الوقائع تابعٌ لاجتهاد المجتهدين

رد الجمهور على  
الأشاعة

الجواب الأول: أن هذا القول فيه تناقض، عندنا رجلٌ متزوجٌ بامرأةٍ فخالعها ثلاث مراتٍ فجاءنا وسأل الفقيه الأول وقال: الخلع ليس بطلاقٍ كما هو مذهب الحنابلة وينبني عليه أنها زوجته وأنها باقيةٌ في عصمته، وقال الآخر: بل هو طلاقٌ كما قال الجمهور فالآن طلقت أو لم تطلق؟ إذا قلنا إن كل مجتهدٍ مصيبٌ، معنى أنها طلقت ونفس الوقت لم تطلق وهذا تناقضٌ، كيف يجتمع القول وضده ونقيضه في محل واحدٍ

الجواب الثاني: أنتم تقولون: بأن الحكم الشرعي هو خطاب الله وعندكم أن خطاب الله قديمٌ ثم الآن تقولون حكم الله تابعٌ لاجتهاد المجتهدين مع أن اجتهاد المجتهدين أمرٌ طارئٌ ناشئٌ فكيف يكون حكم الله القديم في مذهبكم تابعاً لما هو طارئٌ ناشئٌ؟

هناك أيضاً لهم اعتراضاتٌ أخرى، لكن هذا لمحةٌ عن استدلالات كل من الفريقين.

أقوال الأئمة والاجتهادات الفقهية في مذاهبهم هي طرائق للتعلم والدراسة بحيث يستفيد الإنسان تصور المسائل ويعرف المقارنة بينها ويكون لديه الأهلية للنظر في أدلتها لمعرفة الراجح من المرجوح مذهب الإمام أبي حنيفة مذهب الإمام الشافعي مذهب الإمام مالك مذهب الإمام أحمد رحمهم الله جميعاً

الاجتهادات التي بُنيت على تأصيل باطل فإننا نُبطلها القاعدة عندنا في هذا الباب أن ما بُني على باطل، فهو باطلٌ، هذه قاعدةٌ مقررةٌ عند علماء الشريعة

في بعض البلدان يُنسب إلى العلم من كان ابنًا لعالمٍ، أو حفيدًا لعالمٍ، فيولى على الأمور الشرعية الدينية من ليس بأهلٍ لكون والده أو جده متأهلاً لذلك الموطن هذا قولٌ على الله بلا علمٍ لا يجوز لأبد أن يكون المتكلم في هذه المسائل من أهل الاجتهاد

الفقيه إما أن يختار قولاً واحداً وإما أن يتوقف في المسألة لا يجوز له أن يختار قولين في وقتٍ واحدٍ تناقض، وهكذا في الروايات، إلا أن تكون هذه الأقوال والروايات واردةً في زمانين مختلفين، لإمكانية تغير اجتهاد الفقيه.

من المسائل المتعلقة  
بباب الاجتهاد:

الاجتهاد له أصولٌ وطرائقٌ وليس بالأمور الاعتبارية والتقديرية وإنما لابد من السير فيه على أصولٍ من لم يسر في اجتهاده على هذه القواعد والأصول فحينئذٍ سيكون اجتهاده فوضوياً فلا بد في الفقيه المجتهد أن يعرف آثار المجتهد ولوازم المسألة وأسباب المسألة قبل أن يتكلم فيها، لأنه فيه مراتٌ يُفتي الإنسان بشيءٍ بناءً على ترجيحٍ، ثم يُفتي فيما يلزمه بترجيحٍ آخر يقابله

اختلف الفقهاء في صلاة الجمعة  
هل يجوز أدائها قبل الزوال أو لا

قال الحنابلة  
وجماعة: يجوز لأن  
الجمعة فرضٌ مستقلٌ

هل يجمع  
العصر مع  
الجمعة؟

فإذا قلنا بأن الجمعة فرضٌ مستقلٌ لم يجز أن تجمع العصر معها، فمن قال: يجوز أن تُصلى قبل الزوال ويجوز أن يُجمع العصر معها، قلنا: هذا فقهٌ فوضويٌّ هذه مسائل مترابطةٌ، يلزمك من ترجيح قولٍ في مسألةٍ، ترجيح قولٍ ينتج عنه في المسألة الأخرى، ولا يصح منك أن تتناقض في هاتين المسألتين لترابطهما

فكل اجتهادٍ في مقابلةٍ فإنه يعد لاغياً، لا اجتهاد في مورد النص كما في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟»، قال: بسنة رسول الله ثم قال: «فإن لم تجد؟»، قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فهنا قدّم الاستدلال بالكتاب والسنة على الرأي والاجتهاد.

أن الاجتهاد لا يُعارض النص

من القواعد الفقهية  
المقررة في هذا الباب

أي أن الحكم المبني والمقرر على اجتهادٍ سائغٍ، فإننا لا ننقضه، لأنه ذلك الفقيه مجتهدٌ، وبالتالي الأصل صحة اجتهاده.

الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد

فهذا يفتي في المسائل المتعلقة بالبلدان الأخرى

من يعرف أعراف البلدان

الفقهاء على نوعين

مسائل متعلقة بالعرف: لا يجيب فيها لأنه لا يعرف العرف

مسائل غير متعلقة بالعرف، الصلاة واجبة أو ليست بواجبة مثلاً هذه مسألة ليست متعلقةً بالعرف، تغيير المكان والزمان لا أثر له في الحكم الشرعي في هذه المسألة، وبالتالي لا فرق بين عالم البلد وغيره.

المسائل عنده  
على نوعين

من لا يعرف أعراف البلدان

منها ما صرّح به

منها ما يكون ظاهر كلامه

منها ما يكون من باب العموم

طرائق الفهم وأنواع الدلالات

كيف نثبت مذهب الإمام ونعرفه؟

هذه طرائق لمعرفة قول الفقيه في المسألة إذا جاء وأفتى في مسألة ثم وجدنا ما يشابهها فإننا نستدل بكلامه السابق على المسألة الجديدة لأن هذا من مفهوم الموافقة وقد تكون الدلالات بأنواعٍ متعددة، دلالة إشارة، ودلالة تنبيه، ودلالة إيماء، إلى غير ذلك من أنواع الدلالات وهكذا نعرف مذهب الإمام بواسطة فعله، إذا فعل فعلاً أثبت لنا مذهب إمامه، وهكذا نعرف مذهب الإمام بواسطة التخريج على كلامه، والقياس عليه